INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

# حرية التعبير .. بين الحق والمحظور

**د. فؤاد ابراهيم**

**نائب رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان ـ جنيف**

أي حديث عن حرية التعبير في مملكة الصمت يبدو في الوقت الراهن لغواً أو ترفاً فكرياً مالم يوضع في سياق الجريمة التي لا نزال نعيش تفاصيلها البشعة، أي جريمة مقتل الاعلامي جمال خاشقجي.

ان وقوع الجريمة خارج الحدود نقلها من سياقها المحلي الى السياق الدولي، وبات العالم كله حكومات وشعوباً معنياً بحسمه كيما يضع نهاية لجدل عميق وخطير. فما يجعل العالم في مأزق اليوم أن القضية باتت تلامس منظومات القيم، كما تختبر النظام الاخلاقي والقانوني والجنائي الدولي. هذه الجريمة ليست من النوع القابل للعلاج بالمسكّنات ولا بالجراحات التجميلية، وأية محاولات من هذا القبيل سوف تبوء بالفشل القبيح، وسوف يبقي القضية عالقة مادام الحل لا يأتي جذرياً وشاملاً..

وإذا كان للحماقة فضائل، فإن أهم فضيلة لمن اقترف الجريمة، أو بالأحرى لمن أمر باقترافها، أنه اختار مسرحاً ليس خاضعاً تحت سيطرته ولا يمكنه التحكّم فيه.. فوقوع الجريمة خارج الحدود جعل المملكة السعودية مكشوفةً على العالم أمنياً، وسياسياً، وحقوقياً، واقتصادياً، وثقافياً، وإعلامياً. وما يحاول ابن سلمان فعله هو طمس القضية

برمتها في الخارج كما حصل مع الاعلام المحلي الذي بات في حالة غيبوبة تامة، بل هناك من يعمل على تجريم الضحية بأوامر من المجرم الحقيقي..

كانت جريمة قتل خاشقجي تحدياً لأولئك الذين خضعوا تحت تأثير كذبة أو خدعة ـ لا فرق ـ بأن ابن سلمان هو قائد ثورة من أعلى.. هي دون ريب كذبة مصمّمة للخارج حصرياً، فجاءت الجريمة لتضع هذا الخارج أمام نفسه، أمام قيمه، وكرامته، وثقافته، ووعيه..

تخيلوا في 20 أكتوبر 2012 نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالة عن الحراك الشعبي في العالم الافتراضي ولا سيما على موقع تويتر ووصفته بأنه بمثابة ثورة شعبية. ولكن في الصحيفة ذاتها كتب الصحافي توماس فريدمان مقالة عن ابن سلمان في 23 نوفمبر 2017 يصف ما يقوم به بأنه بمثابة ربيع سعودي.. ياللمفارقة، فإن توماس فريدمان وديفيد اغناتيوس وآخرين قرروا القفز من القارب الغارق بعد افتضاح ابن سلمان في قضية مقتل خاشقجي..

لمعرفة الفارق بين زمنين، بين 2014 ـ 2017 انخفض عدد حسابات الناشطين على تويتر من 4.8 مليون حساب نشط الى 1.7 مليون. والسبب في ذلك ان حملة ترويع منظمة قادها فريق الامن السيبراني برئاسة سعود القحطاني ومئات الذباب الالكتروني.. ثمة من ابتهج لتناقص اعداد المغردين وراح يشمت بغيابهم عن تويتر وفيسبوك.. هذا القحطاني الذي لا يقدح من رأسه، يقدّم لنا دليلاً إضافياً بأن ابن سلمان ليس فقط على دراية تامة بما يجري ولكنه يقود عملياً حملة القمع الشاملة ضد الجميع..

ولكوننا معنين بالعنوان المقرر أي حرية التعبير فإن جريمة قتل خاشقجي فتحت ملفاً ضخماً لطالما أريد تمريره عبر "الحرب على الارهاب" تلك المكافأة غالية الثمن التي حصلت عليها الأنظمة الشمولية من قبل المجتمع الدولي كيما تمارس تلك الانظمة

ساديتها والتلذذ بتعذيب وقهر رعاياها. تلك الحرب التي أساء طغاة منطقتنا العربية استغلالها ببشاعة غير مسبوقة، حتى صار الارهاب دمغة محتكرة لدى الحكّام يقذفون به كل من خالفهم الرأي..

كل الاوامر الملكية وبيانات الداخلية الصادرة منذ العام 2011 حتى الآن تدخل كل المنظمات والاشخاص الذين تختلف معهم الحكومة حتى وإن لم يمارسوا فعلاً ارهابياً واحداً في خانة الارهاب. فكل المناضلين من أجل الحرية والتغيير إما إخوان مسلمين أو عملاء إيران، فكل سني ناشط هو اخواني بمتوالياته (القطري والتركي..)، وكل شيعي ناشط هو إيراني، فيما يتحوّل المجرم الحقيقي ابن سلمان حمامة سلام وداعية للتسامح الديني ورجل الحوار بين الاديان..

هل من تفسير لكلام ترامب في بيانه البائس حول جريمة مقتل خاشقجي حين أورد على سبيل البلاهة بأنه أُبلِغ بأن السعودية تحسبه "عدو الدولة" و"عضو في جماعة الاخوان المسلمين"، هو لم ينقل أجواء جدل في دوائر اعلامية أو سياسية أو حتى فكرية، وانما ينقل ما جرى تداوله بينه وبين دوائر ابن سلمان.. ولاتستبعدوا أن تكون خلفية استحضاره لهذا النعوت هو لتبرير الجريمة..

ينعقد هذا المؤتمر ولا تزال قضية خاشقجي تتفاعل على المستوى العالمي. قد لا يكون الاعلام المحلي مشغولاً بهذه القضية، بالرغم من أنها أصبحت قضية رأي عام دولي، وهذا سر نكبة الحريات الاعلامية وحرية التعبير على وجه الاجمال.

ومن غرائب عهد سلمان ونجله أن تدرج حرية التعبير في القائمة ذاتها التي تضم رفع السلاح وتهديد السلم الاهلي. فالعقوبة في مزاولة حرية التعبير تتساوى مع الارهاب بأشكاله المنصوص عليها قانوناً.

هي ليست إشكالية مفهومية، أي لا مفهوم حرية التعبير ولا مفهوم الارهاب ملتبسان حتى تملي الخطوط الفاصلة بينهما جدلاً مفهومياً. لا ليس الأمر على هذا النحو، ولم يكن في السابق أيضاً، والا نكون أمام انتكاسة أكاديمية ومعرفية وقانونية خطيرة. الاشكالية تكمن جوهرياً وعميقاً في الدولة المأزومة، التي بلغ رهابها من الاندثار حد التوجّس من كل شيء وإزاء كل شيء، ما يجعل أية مزاولة بصرف النظر عن مندرجها القانوني والحقوقي خطراً مباشراً على الدولة وجوداً.

جمال خاشقجي بوصفه مثالاً حيّاً وصارخاً على أحد ضحايا حرية التعبير، لم يهدّد الدولة كوجود مادي، فلم يشهر سلاحاً ولم ينادي حتى باسقاط النظام، ولكن النهاية المأساوية التي ختمت حياته كانت صادمة ليس على مستوى بشاعة الجريمة وسادية الفريق الذي نفّذها فحسب بل على مستوى المستور الرهابي لدى السلطة نفسها التي تجعل من هذا السلوك الوحشي تظهيراً له. بمعنى آخر أن الجريمة نفسها بكل تفاصيلها المثيرة للاشمئزاز عكست هلع السلطة من ممارسة حقوقية دستورية شرعية.

من اللافت أن الفريق الذي جنّدة محمد بن سلمان منذ إمساكه بمفاصل السلطة كان مولجاً بصورة مباشرة بملاحقة ليس الارهابيين بل أصحاب الرأي، وكان يتعقّبهم في مواقع التواصل الاجتماعي ولا سيما تويتر وفيسبوك..ومن الغريب أن هذين الموقعين شابتهما شكوك حول الاستقلالية. ولربما سمع بعضكم أو قرأ أو تابع من يقول: سوف نغلق حسابك على تويتر. لا تسألوني ماهي الآلية؟ فما تكشّف عن دور لفيسبوك في تزويد شركات أمنية ببيانات الأعضاء يجعلنا نرفع الصوت عالياً لأدوار مشبوهة لمواقع التواصل الاجتماعي ولأغراض تجارية تصب في خدمة المستبدين.

حين يتكافىء إطلاق الكلمة وإطلاق الرصاص لا نكون أمام مجرد قضية حقوقية بل في الجوهر نحن أمام أزمة دولتية. وإن قضية خاشقجي تختزل هذه الأزمة التي عبّر

عنها تركي الحمد المثقف المقرّب من محمد بن سلمان حين افترض ان قطر وليست السعودية هي من تقف وراء الجريمة ونفى عنها صفة الدولة. هي فعلاً كذلك، فإن النظام السعودي مارس فعل العصابة وليس الدولة.

فالعقل المافيوي الذي يدير المملكة السعودية يظهّر عملياً أزمة الدولة في الأصعدة كافة. هو في حقيقة الأمر يكسر محرّمات وثوابت في السياسة. فهو لا يرى مثلاً أن قانون لا ضرائب بدون تمثيل غير قابل للخرق. فقد جمع النظام السعودي بين زيادتين: زيادة الضريبة وزيادة القمع. هو لا يفعل ذلك في ضوء خلاصة عمل ورشوي، بل يتصرف كما لو أن الدنيا طوع أمره، تماماً كما يفعل في التعاطي مع مجريات التحقيق في جريمة قتل جمال خاشقجي، التي بدّل فيها روايته لأكثر من خمس مرات، ولم يصدر عنه رواية نهائية حتى اللحظة، وإن أقصى ما تبناه هو مستمد من التسريبات التركية. ومع ذلك عاد ولي العهد المتهم الرئيس في الجريمة ونفى أن تكون هناك جريمة في الأصل. هو لا يفعل ذلك الا نتيجة ما يمكن تسميته بـ "الثقة المستعارة". فقد لحظنا كيف تبدّلت نبرة الخطاب السعودي بعد موقف الرئيس الأميركي ترمب الذي اقتطع من تقييم السي آيه أيه فقرة تناسب توجهّه الذرائعي لاخراج شريكه وحليفه محمد بن سلمان من الورطة.

في كل الأحوال، أصبحت حرية الرأي العنوان الذي يختزل بقية عناوين أزمة الدولة السعودية، وإذاما أردنا أن ننفتح على هذه العناين يلزم فتح ملف معتقلي الرأي الذين يمثلون 90 في المائة من المعتقلين السياسيين في المملكة السعودية.